غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER

ورقة عمل حول
ركائز تعزيز الشمول المالي في المملكة

قطاع تطوير الأعمال

مركز الاستثمار والدراسات

أغسطس2022م

غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER

محاور ورقة العمل:

غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER

أهداف ورقة العمل:

المحور الأول
الشمول المالي: المحددات والآثار الاقتصادية

المحور الأول: الشمول المالي: المحددات والآثار الاقتصادية:

- **الشمول المالي:**[1]

يشير الشمول المالي (Financial Inclusion) إلى كافة الجهود والمبادرات الحكومية والخاصة التي تستهدف تمكين الأفراد ومنشآت الأعمال من الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسرة تلبي احتياجاتهم، بحيث تشمل المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين، مع تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة.

وقد تم اعداد هذه الورقة لإلقاء الضوء على سبل زيادة استفادة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من جهود وبرامج المملكة لتعزيز الشمول المالي وآليات تعزيز كفاءة وفعالية تلك البرامج، وذلك بما يتسق مع ما تستهدفه رؤية 2030 من ارتفاع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي من 20% إلى 35% وزيادة نصيبها من إجمالي التمويل بالمملكة من 5% إلى 20% بحلول عام 2030م.

المحور الأول: الشمول المالي: المحددات والآثار الاقتصادية:

الركائز الأساسية للشمول المالي

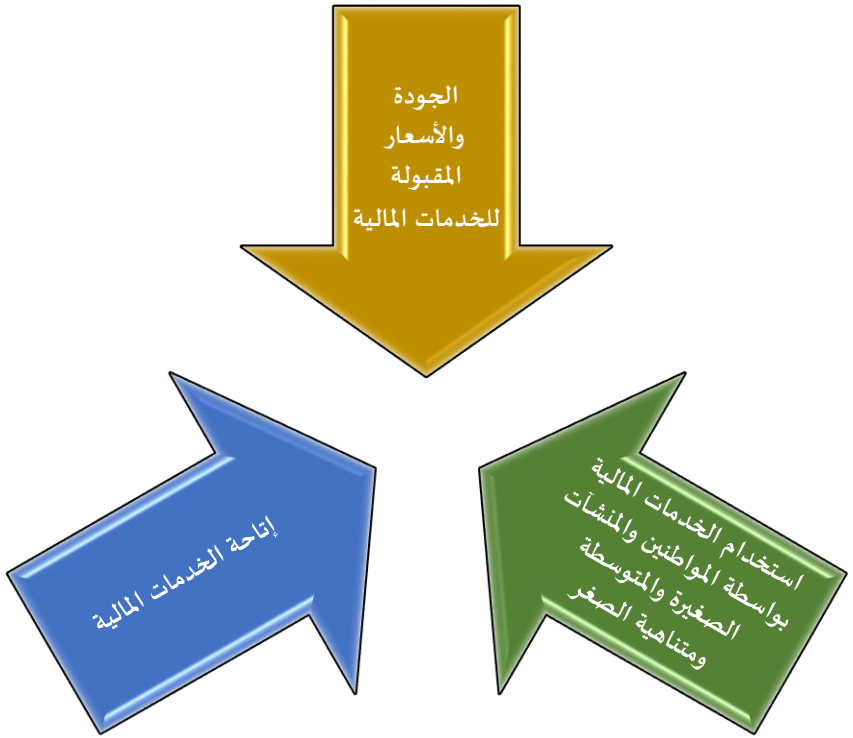

المحور الأول: الشمول المالي: المحددات والآثار الاقتصادية:

- توجهات الشمول المالي عالمياً:[1]

أصبح الشمول المالي أولوية لصانعي السياسات والهيئات الرقابية ووكالات التنمية على مستوى العالم.

تم تحديد الشمول المالي كعامل رئيسي في تحقيق سبعة من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

التزمت مجموعة العشرين بتعزيز الشمول المالي في جميع أنحاء العالم وأكدت من جديد التزامها بتطبيق المبادئ العليا لمجموعة العشرين بشأن الشمول المالي الرقمي.

منذ عام 2010م تعهد أكثر من 55 بلدا بتحقيق الشمول المالي، وقام أكثر من 30 بلدا بإطلاق أو إعداد استراتيجية وطنية بهذا الشأن.

المحور الأول: الشمول المالي: المحددات والآثار الاقتصادية:

الآثار الايجابية للشمول المالي على المستوى الاقتصادي الكلي

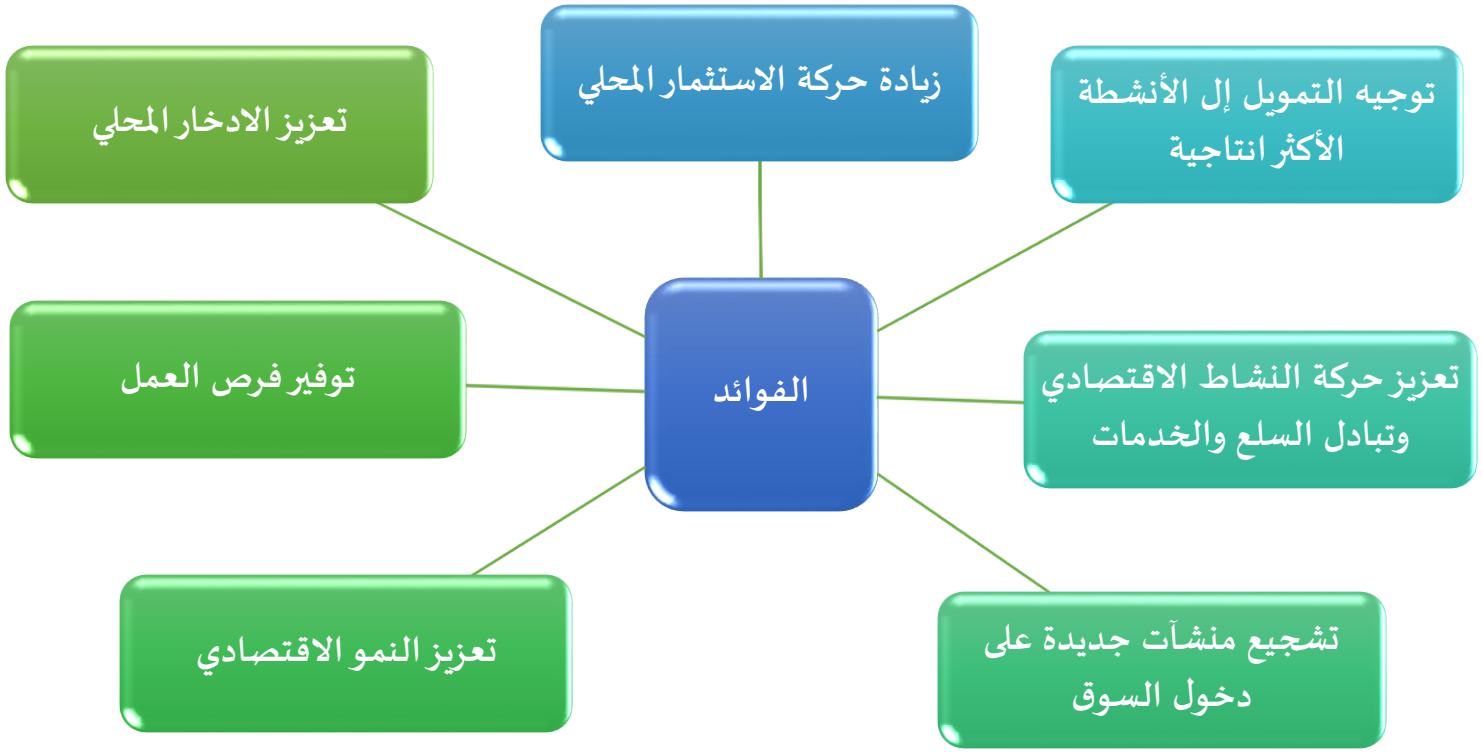

المحور الأول: الشمول المالي: المحددات والآثار الاقتصادية:

محاور تعزيز الشمول المالي

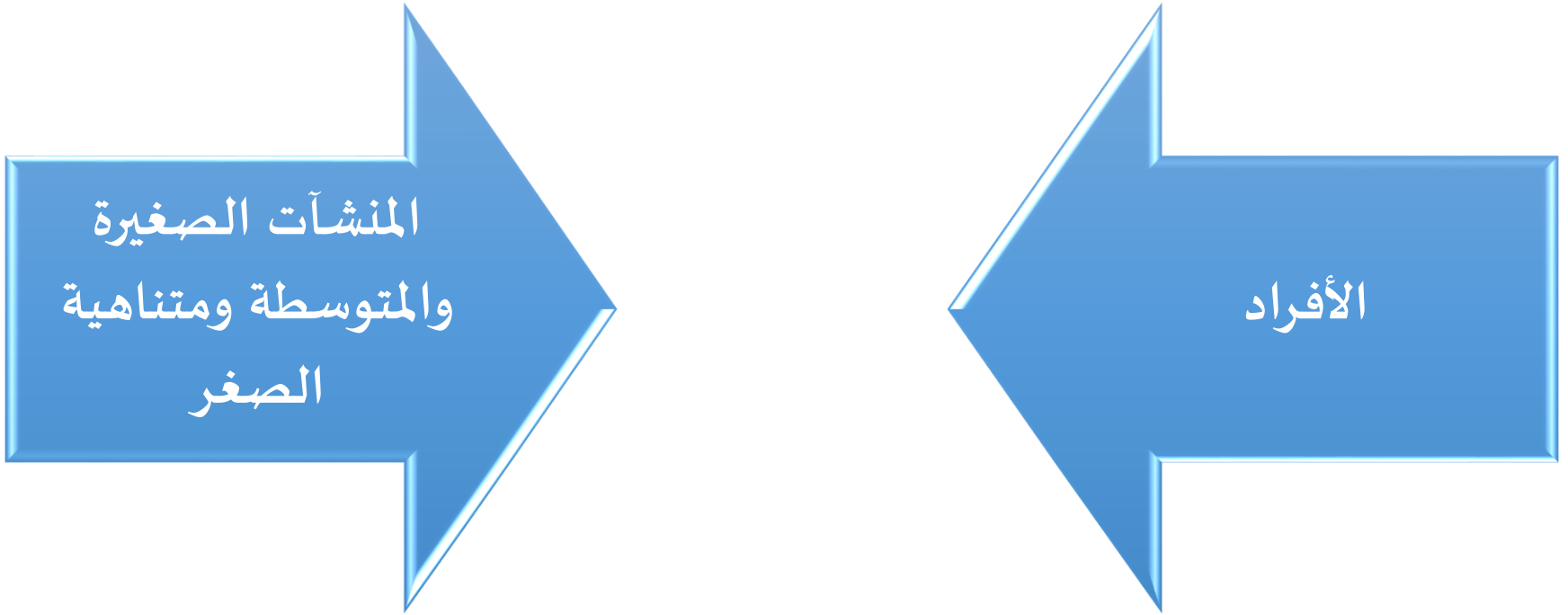

المحور الأول: الشمول المالي: المحددات والآثار الاقتصادية:

مؤشرات قياس الشمول المالي على مستوى الأفراد[2]

- نسبة الحاصلين على قروض من مؤسسات مالية رسمية خلال العام الماضي (%) (للفئة العمرية 15+)
- نسبة من لديهم حسابات في مؤسسات مالية رسمية (%) (للفئة العمرية 15+)
- نسبة من احتفظوا بأموالهم لدى مؤسسات مالية رسمية خلال العام الماضي (%) (للفئة العمرية 15+)
- نسبة من لديهم بطاقات الصراف الآلي (%) (للفئة العمرية 15+)
- نسبة الحاصلين على بطاقة ائتمانية خلال العام الماضي (%) (للفئة العمرية 15+)
- نسبة المعتمدين على السحب من ماكينات الصراف الآلي (%) (للفئة العمرية 15+)

غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER

المحور الأول: الشمول المالي: المحددات والآثار الاقتصادية:

مؤشرات قياس الشمول المالي على مستوى المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر[2]

- نسبة رأس المال العامل لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر الممول من قبل القطاع المصرفي (%)
- نسبة الضمان المطلوب من إجمالي قيمة القرض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر (%)
- نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر التي لا تحتاج للحصول على قروض (%)
- نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر التي تواجه صعوبات تتعلق بسهولة الحصول على التمويل أو في ارتفاع تكلفة التمويل المتاح (%)
- نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر التي حصلت على قروض (%)
- نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر التي لديها حسابات جارية أو حسابات ادخار (%)
- نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر التي تعتمد على البنوك لتمويل استثماراتها (%)

المحور الأول: الشمول المالي: المحددات والآثار الاقتصادية:

مؤشرات قياس الشمول المالي من حيث مدى إتاحة الخدمات المالية[2]

عدد فروع المنشآت المالية غير المصرفية لكل 1000 فرد من البالغين

عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 فرد من البالغين

عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كم2

عدد فروع المنشآت المالية غير المصرفية لكل 1000 كم2

المحور الأول: الشمول المالي: المحددات والآثار الاقتصادية:

أسباب التهميش المالي[3]

التهميش الاختياري (الطوعي)	التهميش غير الطوعي
عدم الحاجة إلى الخدمات المالية	عدم كفاية الدخل، ارتفاع مخاطر الإقراض
أسباب وعوامل ثقافية ودينية	ندرة المعلومات، ضعف درجة إنفاذ العقود، خصائص المنتجات المالية، القيود السعرية وتكلفة التمويل

المحور الثاني
جهود المملكة لتعزيز الشمول المالي

غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER

المحور الثاني: جهود المملكة لتعزيز الشمول المالي:[4]

1

- **إطلاق بوابة التمويل:** هي منصة إلكترونية تربط بين الممولين من القطاع الحكومي والخاص، وبين المنشآت الصغيرة والمتوسطة الراغبة بالحصول على التمويل، وتمكِّنهم من اختيار العروض التمويلية المناسبة، وقد شهدت البوابة نموًا كبيرًا في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة حيث ساهمت في تمويل أكثر من 877 منشأة بمبالغ تمويلية أكثر من 1.4 مليار ريال. من الجدير بالذكر أن المملكة قد جاءت في المرتبة الـ 12على مستوى العالم فيما يتعلق بالاستثمار الجريء في التقرير العالمي للتنافسية لعام 2019م.

2

- **تفعيل مبادرة الإقراض غير المباشر:** أسهمت هذه المبادرة في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وذلك بتسهيل شروط الاستفادة منها خلال جائحة فيروس كورونا المستجد وأتمتة الطلبات عن طريق بوابة التمويل، إذ وصلت مبالغ التمويل إلى 642 مليون ريال، لتخدم 611 منشأة صغيرة ومتوسطة، مما زاد من مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد.

غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER

المحور الثاني: جهود المملكة لتعزيز الشمول المالي:

3

- **تأسيس شركة المدفوعات السعودية:** هي شركة مساهمة سعودية يملكها البنك المركزي السعودي، أنشئت لتشغيل نظم المدفوعات والتسوية المالية وخدماتها، ويأتي ذلك ضمن جهود البنك في تحقيق مستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي في تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص بفتح الخدمات المالية أمام الجهات الفاعلة غير المصرفية.

4

- **استحداث منتجات وبرامج تمويلية:** تم تحويل صندوق التنمية الصناعية السعودي ليصبح المكن المالي الرئيس لبرنامج تطوير الصناعة والخدمات اللوجستية من خلال تسريع إجراءات الإقراض وأتمتتها واستحداث منتجات وبرامج تمويلية تلبي احتياجات المستثمرين، وقد وصل رأس مال الصندوق إلى 105 مليارات ريال، وأطلق الصندوق عدد من المبادرات، ومنها:
  - أتمتة جميع الإجراءات وتقليص مدة معالجة الطلب بنسبة 60 %.
  - إضافة منتجات مالية جديدة (قرض متعدد الأغراض، تمويل رأس المال العامل، تمويل الاستحواذ).
  - بناء برامج تحفيزية لتساهم في تحقيق أهداف البرنامج (توطين، تنافسية، آفاق).

المحور الثاني: جهود المملكة لتعزيز الشمول المالي:

5

- **إنشـاء بنـك المنشـآت الصـغيرة والمتوسـطة:** أطلـق البنـك في فبرايـر 2021م كأحـد الصـناديق والبنـوك التنمويـة التابعـة لصـندوق التنميـة الـوطني بهـدف زيـادة التمويـل المقـدم إلى قطـاع المنشـآت الصـغيرة والمتوسـطة، وتعزيـز إسـهامات المؤسسـات الماليـة في تقديم حلول تمويلية مبتكرة.

6

- **التمكين الرقمي لفتح الحسابات البنكية عن بعد:**

أطلـق البنـك في فبرايـر 2021م كأحـد الصـناديق والبنوك التنموية التابعة بدأ تفعيل التمكين الرقمي لفـتح حسـابات الاسـتثمار فـور صـدور قـرار بـذلك، وحقـق المؤشـر السـنوي نتـائج متميـزة منـذ بـدء التطبيـق، إذ بلغـت نسـبة الحسـابات الاسـتثمارية التي فتحت عام 2019م عبر إجراءات اعرف عميلك الإلكتروني نحـو 95 %، بعـدد 124,295 حسـابًا من إجمالي 131,399 حسـابًا حتى نهاية الربع الرابع من 2020م، مقارنة بمستهدف العام 70 %.

غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER

المحور الثاني: جهود المملكة لتعزيز الشمول المالي:

7

- **إنشاء مركز "فنتك" السعودية:** تم إنشاء المركز في أبريل 2019م، بهدف فتح الخدمات المالية أمام أنواع جديدة من الجهات الفاعلة في مجال التقنية المالية، وتطوير الصناديق والمسرّعات والحاضنات، وتحفيز بيئة ريادة الأعمال، ومن أبرز أعمال المركز:
  - دعم رواد الأعمال فيما يخص توفير مساحات العمل المتخصصة في قطاع التقنية المالية والخدمات المتعلقة بها.
  - عقد الشراكات والاتفاقيات مع الشركاء والداعمين لاستضافة الفعاليات والمناسبات ذات العلاقة داخل المملكة وخارجها.
  - تعزيز انتشار التقنيات المالية.

8

- **التصريح لـ 32 شركة خدمات مالية مبتكرة:** شرع البنك المركزي السعودي في تصميم بيئة تنظيمية تجريبية لسوق الخدمات المالية المبتكرة، لفهم وتقييم أثر التقنيات الجديدة في سوق الخدمات المالية في المملكة، فقد تم التصريح لـ 32 شركة خدمات مالية مبتكرة.

المحور الثالث
المبادرات التمويلية للهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

المحور الثالث: المبادرات التمويلية للهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة:

المبادرات التمويلية لهيئة «منشآت»:[5]

- **مبادرة الاستثمار الجريء:** تأتي مبادرة الاستثمار الجريء كأحد الروافد التمويلية لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وذلك بهدف تحفيز ودعم الاستثمار في الصناديق الاستثمارية، وذلك عبر مختلف أنواع المستثمرين الملائكيين* والشركات الاستثمارية. حيث أسست "منشآت" "الشركة السعودية للاستثمار الجريء" في عام 2018م لتحقيق أهداف هذه المبادرة. يتمثل المستفيدون من تلك المبادرة في المنشآت الناشئة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- **مبادرة الاقراض غير المباشر:** خدمة تقدمها الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" ضمن مبادرات تحفيز القطاع الخاص، وبالتعاون مع بنك التنمية الاجتماعية لتقديم قروض ذات تكلفة منخفضة لشركات التمويل المرخصة من البنك المركزي السعودي، والتي تقوم بدورها بتقديم حلول تمويلية بميزات تنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بتكلفة منخفضة.

* **المستثمرين الملائكيين:** هم أفراد من أصحاب الثروات الذين يستثمرون في الشركات الناشئة في مراحلها المبكرة لمساعدتها على النمو والتوسع، هؤلاء المستثمرون عادة ما يقدمون التمويل الأولي مقابل الحصول على حصة في الشركة، وبمجرد أن تتوسع الشركة وتنجح يصبح بإمكان المستثمر الملائكي بيع أسهمه لتحقيق الأرباح. المستثمرين الملائكيين هم إما مستثمرين مستقلين أو جزء من مجموعة استثمارية أكبر مثل الشبكات الاستثمارية أو الصناديق الاستثمارية المنظمة.

المحور الثالث: المبادرات التمويلية للهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة:

تابع: المبادرات التمويلية لهيئة «منشآت»:

- **تابع: مبادرة الاقراض غير المباشر:**
  - **أدوار شركاء الخدمة:**
    - تقدم الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" قروض ذات تكلفة منخفضة لشركات التمويل المرخصة من البنك المركزي السعودي المشاركة في المبادرة عن طريق بنك التنمية الاجتماعية.
    - بنك التنمية الاجتماعية هو الشريك التنفيذي للمبادرة، والذي يقوم بتنفيذ عمليات تحويل وتحصيل المبالغ إلى شركات التمويل المرخصة من البنك المركزي السعودي المشاركة في المبادرة.
    - شركات التمويل (شركاء التمويل) هي الشركات المرخصة من البنك المركزي السعودي المشاركة في مبادرة الإقراض غير المباشر، حيث يقومون باستقبال طلبات التمويل عن طريق بوابة التمويل من المنشآت المتقدمة للحصول على التمويل بعد استيفاءه لشروط الاستفادة.

المحور الثالث: المبادرات التمويلية للهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة:

- تابع: المبادرات التمويلية لهيئة «منشآت»:
  - تابع: مبادرة الاقراض غير المباشر:
    - شركاء التمويل في المبادرة:

شركة الجاسرية للتمويل ALJASRIAH CO. FOR FINANCE LLC
أجل AJL
TAYSEER التيسير
مرابحة مرنة للتمويل
الأمثل للتمويل Alamthal Financing
الرائدة للتمويل ALRAEDAH FINANCE
YANAL ينال
أصول
باب رزق تمويل
يسر
توكيلات Tawkelat للتمويل Financing
الخليج للتمويل GULF FINANCE
الشركة الوطنية للتمويل National Finance Company
تمويل الأولى
تأجير للتمويل والإجارة
الجبر للتمويل aljabr finance
الشركة السعودية للتمويل Saudi Finance Company

غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER

المحور الثالث: المبادرات التمويلية للهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة:

تابع: المبادرات التمويلية لهيئة «منشآت»:

- **مبادرة برنامج ضمان التمويل (كفالة):** جاء البرنامج ليحقق الضمانات الفاعلة في تحفيز التمويل ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني، مع تقديم الضمانات المالية لتعزيز فرصة حصول المنشآت على التمويل اللازم عبر شراكات استراتيجية وكوادر وطنية، وأدوات تقنية مبتكرة ومدعومة بقواعد معرفية، وفي فيما يلي سنلقي الضوء على مؤشرات أداء برنامج (كفالة) كأحد أبرز البرامج الفعالة.
  - **شركاء التمويل في المبادرة:**
    - **البنوك:** (البنك الأهلي السعودي – بنك ساب – بنك الرياض – البنك العربي الوطني – بنك الجزيرة – البنك السعودي للاستثمار – مصرف الراجحي– البنك السعودي الفرنسي – مصرف الانماء – بنك الامارات دبي الوطني).
    - **شركات التمويل:** (شركة الخليج للتمويل – شركة أوركس السعودية للتأجير التمويلي – باب رزق جميل للتمويل متناهي الصغر – شركة الأمثل للتمويل – الشركة السعودية للتمويل – شركة الجاسرية للتمويل – شركة أصول الحديثة للتمويل – شركة توكيلات للتمويل – شركة اليسر للإجارة والتمويل – شركة معالم للتمويل – شركة النايفات للتمويل – شركة مرابحة مرنة للتمويل – عبداللطيف جميل للتمويل).

المحور الثالث: المبادرات التمويلية للهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة:

شكل (1): مراحل تطور برنامج كفالة [6]

2000

وزارة المالية:
تشكيل لجنة لدراسة انشاء صندوق لضمان القروض المقدمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وخلصت اللجنة إلى الخيارات الثلاث التالية:
1. إنشاء كيان قانوني حكومي مستقل.
2. برنامج تتم إدارته من قبل صندوق التنمية الصناعية السعودي.
3. برنامج تتم إدارته من قبل البنك السعودي للتسليف والادخار.

الهيئة العامة للاستثمار:
تقترح وضع برنامج متكامل لرعاية وتنظيم المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ديوان رئاسة مجلس الوزراء:
- الموافقة على التوصيات.
- توحيد الجهود بين اللجنة المشكلة والهيئة العامة للاستثمار.

2001

وزارة المالية:
- توجيه صندوق التنمية الصناعية السعودي بإدارة صندوق ضمان القروض.
- قام الصندوق بإجراء الدراسات والأبحاث والاطلاع على التجارب العالمية.
- صدر قرار معالي وزير المالية بالموافقة على القواعد التنظيمية للبرنامج.

2006 - 2004

إطلاق كفالة

2006

وزارة المالية:
- رفع الحد الأقصى لمبيعات المنشآت من 20 مليون إلى 30 مليون ريال.
- رفع نسبة الكفالة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الجديدة من 50% إلى 75%.

2009

وزارة التجارة والاستثمار:
صدر قرار معالي وزير التجارة والصناعة بنقل مسؤولية إدارة برنامج كفالة والإشراف عليه من الصندوق إلى مجلس إدارة البرنامج ارتباط مجلس إدارة البرنامج بمعالي الوزير مباشرة.

2015

برنامج كفالة:
- إعادة تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة المؤهلة للكفالة.
- إطلاق 5 منتجات جديدة.
- بدأ البرنامج التعاون مع شركات التمويل غير البنكية (مرحلة تجريبية).
- اعتماد آلية تسعير للأجور ونسبة تغطية للمخاطر تتميز بالمرونة.
- اعتماد آلية جديدة للعمل بنظام «كفالة محافظ التمويل».
- صدور قرار معالي وزير التجارة برفع رأس مال البرنامج إلى 1,5 مليار ريال.
- الحوكمة الرشيدة وتشكيل مجلس الإدارة واللجان الفرعية (المخاطر، التنفيذية، المراجع).

2018

برنامج كفالة:
- تنظيم مؤتمر تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأول بالرياض بالتعاون مع محموعة البنك الدولي.
- التوصية أن يكون برنامج كفالة ضمن منظومة الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- التوسع بالتوقيع مع شركات التمويل المرخصة حتى وصل عدد الشركات إلى 12 شركة.
- صدور الأمر السامي بإنشاء برنامج ضمان التمويل.

2019

برنامج كفالة:
- اطلاق برنامج التمويل المضمون.
- اعفاء رسوم كفالة.
- اطلاق برامج صندوق التنمية الوطني.
- الانضمام إلى هيئة منشآت «بشكل بارز».

المحور الثالث: المبادرات التمويلية للهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة:

مؤشرات أداء برنامج (كفالة):[6]

- **حجم التمويل الممنوح:**
- بلغ إجمالي حجم التمويل الممنوح بواسطة البرنامج منذ بدايته في عام 2006م وحتى الربع الثالث من عام 2021م نحو 57.8 مليار ريال.
- بلغ متوسط معدل النمو السنوي في حجم التمويل الممنوح خلال الفترة (2012-2020)م نحو 38%.

شكل (2): معدل النمو في حجم التمويل الممنوح، خلال الفترة (2012-2020)م

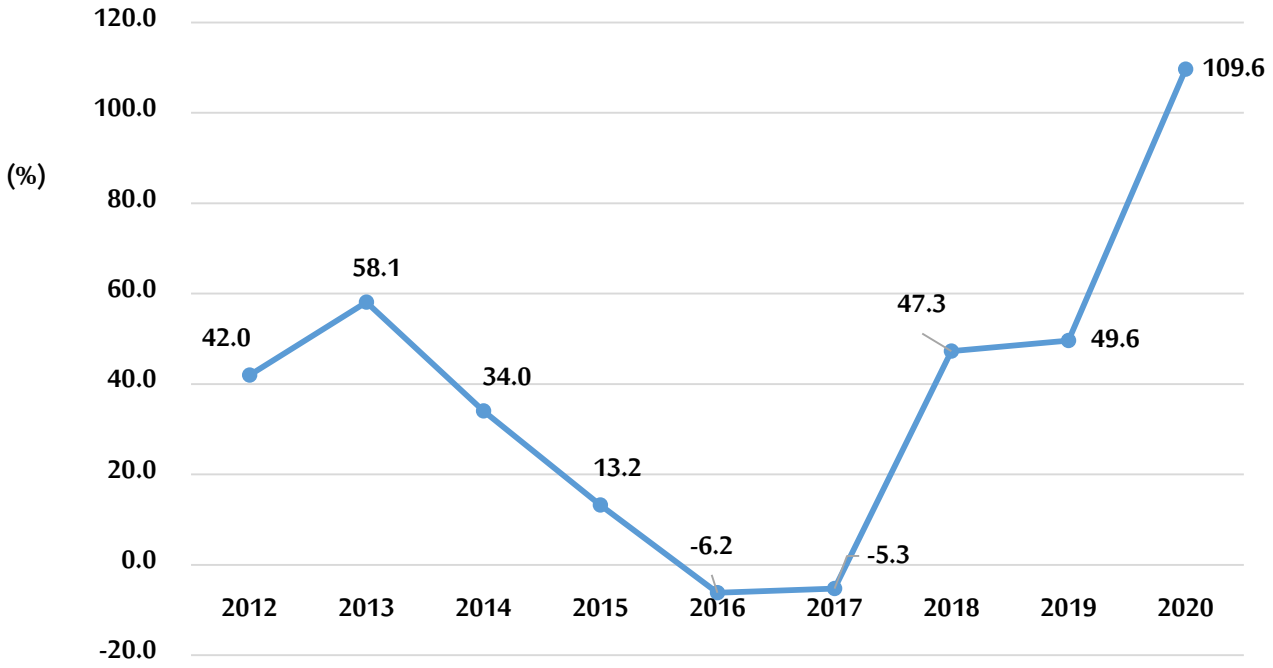

المحور الثالث: المبادرات التمويلية للهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة:

تابع: مؤشرات أداء برنامج (كفالة):

- **التوزيع المكاني للتمويل الممنوح:**
- جاءت كل من الرياض والمنطقة الشرقية ومكة المكرمة في المراكز الثلاثة الأولى من حيث نصيبها من إجمالي التمويل الممنوح بواسطة البرنامج خلال الفترة (2006- الربع الثالث من عام 2021)م.
- بلغ نصيب الرياض من إجمالي التمويل الممنوح بواسطة البرنامج خلال الفترة (2006- الربع الثالث من عام 2021)م نحو 43.6%، بينما بلغ نصيب كل من المنطقة الشرقية ومكة المكرمة نحو 22.3% و20% على الترتيب.

شكل (3): المجموع التراكمي للتمويل الممنوح بواسطة البرنامج، حسب المنطقة الادارية، خلال الفترة (2006- الربع الثالث من عام 2021)م

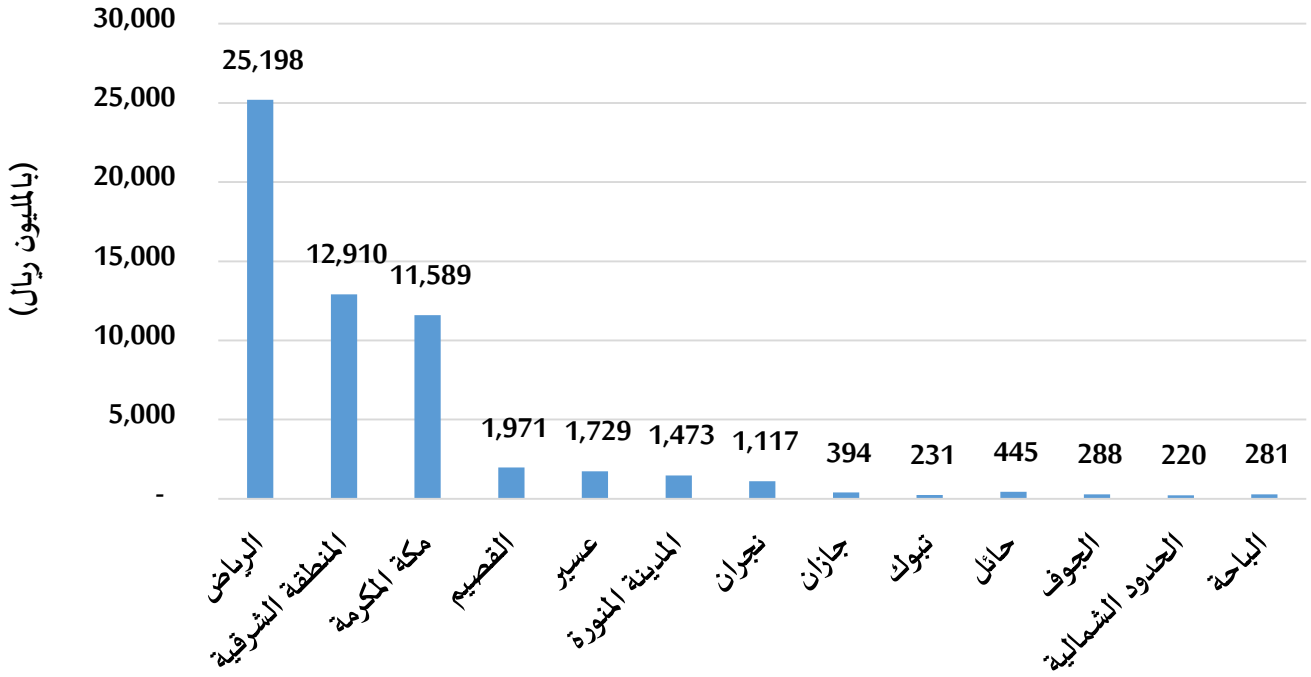

المحور الثالث: المبادرات التمويلية للهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة:

تابع: مؤشرات أداء برنامج (كفالة):

- عدد المنشآت المستفيدة:
- لقد بلغ إجمالي عدد المنشآت المستفيدة من البرنامج خلال الفترة (2006- الربع الثالث من عام 2021)م 13379 منشأة.
- جاء نشاط تجارة الجملة والتجزئة في المركز الأول من حيث مدى استفادة المنشآت العاملة به من برنامج كفالة، وقد جاء بعده أنشطة التشييد والصناعة التحويلية وخدمات الاقامة والطعام.

شكل (4): العدد التراكمي للمنشآت المستفيدة من البرنامج، حسب النشاط الاقتصادي، خلال الفترة (2006- الربع الثالث من عام 2021)م

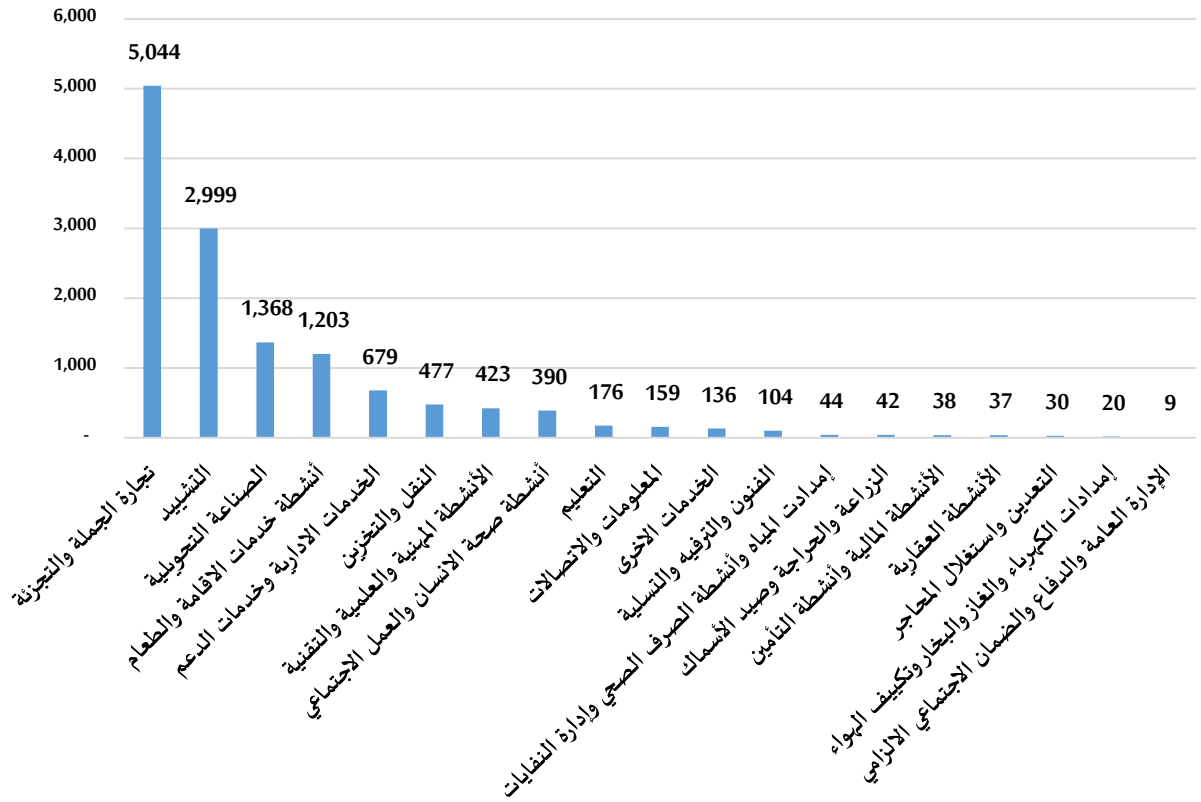

المحور الثالث: المبادرات التمويلية للهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة:

تابع: مؤشرات أداء برنامج (كفالة):

- ترتيب الأنشطة الاقتصادية حسب نصيبها من التمويل:
- جاء نشاط التشييد في المركز الأول من حيث نصيبه من إجمالي التمويل الممنوح للمنشآت المستفيدة من برنامج كفالة خلال الفترة (2006- الربع الثالث من عام 2021)م، وذلك بحوالي 19.4 مليار ريال.
- تتمثل الأنشطة الاقتصادية التي استحوذت على وزن ملحوظ في محفظة التمويل الممنوح بواسطة برنامج كفالة في (التشييد – تجارة الجملة والتجزئة – الصناعة التحويلية – الخدمات الادارية وخدمات الدعم).

شكل (5): قيمة التمويل الممنوح من خلال برنامج كفالة، حسب النشاط الاقتصادي، خلال الفترة (2006- الربع الثالث من عام 2021)م

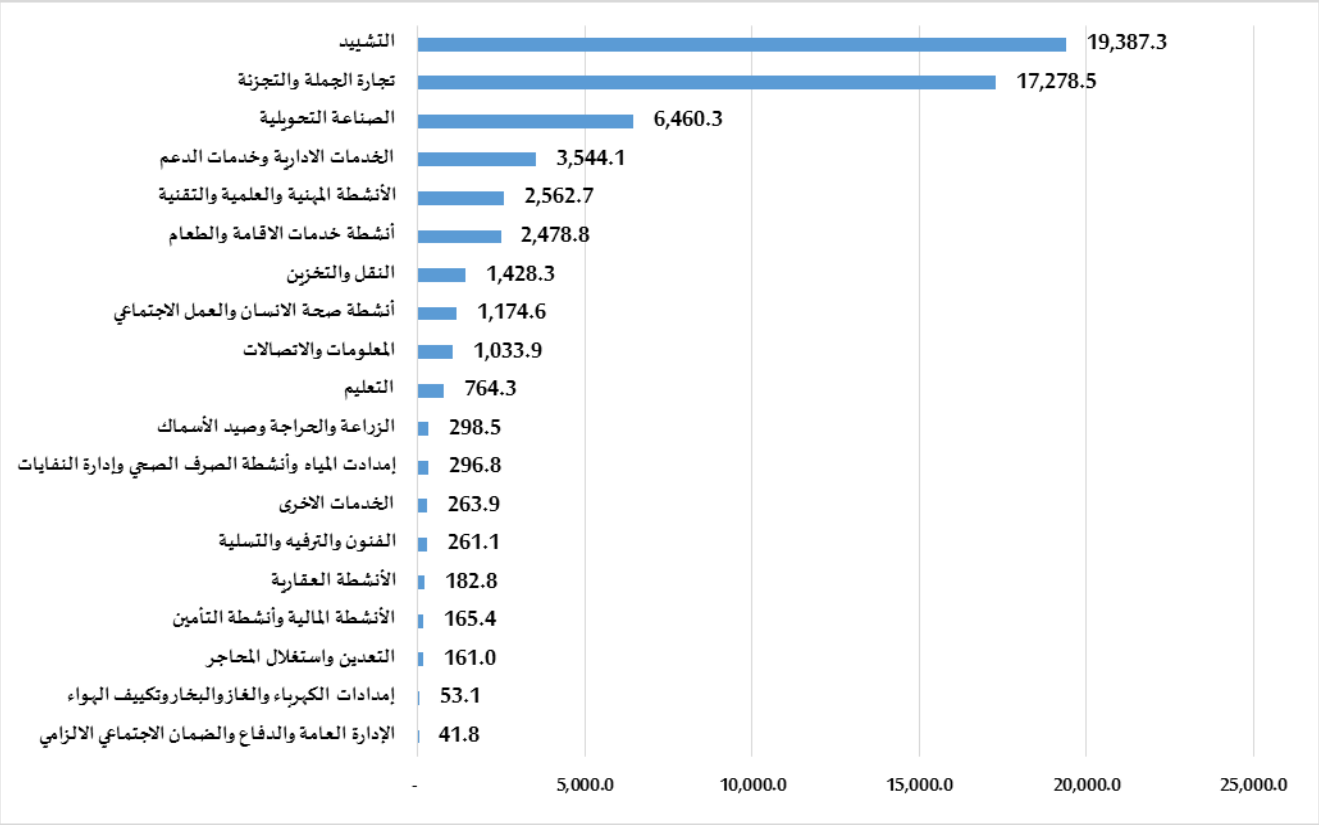

(بالمليون ريال)

المحور الرابع
سبل تعزيز الشمول المالي في المملكة

المحور الرابع: سبل تعزيز الشمول المالي في المملكة:

آليات مقترحة لتعزيز جهود الشمول المالي:

- **تحديد احتياجات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتحديات ومعالجتها:** تتمثل الخطوة الأولى في تطوير استراتيجية لتعزيز وصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل في تقييم مدى تلبية احتياجات التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال البرامج المتاحة ومعرفة أوجه القصور أو الفجوات والتحديات التي تواجهها، وذلك بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين ، بما في ذلك البنوك المركزية وسلطات الإشراف المالي والمؤسسات المالية والبحثية و ممثلو المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وهذا يتطلب التعاون على المستويين الوطني والدولي (من خلال توسيع لوحة نتائج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال) لزيادة الشفافية فيما يتعلق بالتعاريف وتحسين إمكانية مقارنة البيانات والمؤشرات داخل البلدان والاستفادة من تجارب الدول الأخرى فيما يتعلق بتعزيز جهود الشمول المالي.

المحور الرابع: سبل تعزيز الشمول المالي في المملكة:

آليات مقترحة لتعزيز جهود الشمول المالي:

- **تعزيز وصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل المصرفي التقليدي:** يجب متابعة الجهود المتعلقة بتحسين قدرة البنوك على إقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كمصدر رئيسي للتمويل الخارجي لها، وقد تشمل الإجراءات توفير ضمانات الائتمان والتوريق والتأمين على الائتمان والمخصصات اللازمة لخسائر القروض.
- **تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى أدوات وقنوات التمويل غير التقليدية:** بتوفير مجموعة واسعة من أدوات تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من أجل الحصول على شكل وحجم التمويل الأنسب لاحتياجاتها، مع الاهتمام بتشجيع التمويل من خلال رأس المال الجريء ومنصات التمويل الجماعي.
- **تحسين الشفافية في أسواق تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة:** تعزيز الشفافية وتوافر المعلومات في أسواق التمويل لزيادة شفافية السوق، وتشجيع مشاركة أكبر للمستثمرين وتقليل تكاليف التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

المحور الرابع: سبل تعزيز الشمول المالي في المملكة:

آليات مقترحة لتعزيز جهود الشمول المالي:

- **تركيز الأطر التنظيمية على الاستقرار المالي وحماية المستثمرين:** يجب أن يتأكد واضعو السياسات والسلطات التنظيمية من أن اللوائح التنظيمية قد تم تصميمها وتنفيذها بما يسهل وصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى مجموعة واسعة من أدوات التمويل مع الحفاظ على الاستقرار المالي وحماية المستثمرين، ووجود بيئة مستقرة ويمكن للشركات والمستثمرين التنبؤ بها. يجب أيضًا مراعاة التأثير الكلي للوائح التنظيمية المختلفة، بحيث تكون متناسبة مع مخاطر أدوات التمويل
- **تشجيع المدفوعات الفورية في المعاملات التجارية والمشتريات العامة:** يمكن تشجيع المدفوعات في الوقت المناسب في المعاملات التجارية بين الشركات (B2B) والمعاملات الحكومية إلى الشركات (G2B) لتعزيز التدفق النقدي لموردي الشركات الصغيرة. يجب على واضعي السياسات والمنظمين التأكد من أن الشركات الصغيرة والمتوسطة، المعرضة بشكل خاص للدفع المتأخر أو عدم السداد، بتقدم شروط دفع واضحة ومناسبة. ويمكن تصميم القواعد وتنفيذها وإنفاذها لضمان عدم وجود مدفوعات متأخرة في المعاملات التجارية، بما في ذلك معاملات التجارة الخارجية.

المحور الرابع: سبل تعزيز الشمول المالي في المملكة:

آليات مقترحة لتعزيز جهود الشمول المالي:

- **تصميم برامج عامة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة تتسم بالكفاءة والفعالية:** يجب تصميم البرامج العامة لتعزيز وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة مع التركيز على فعالية التكلفة، مع النظر بعناية في المجموعة المستهدفة ومعايير الأهلية وإدارة مخاطر الائتمان وهيكل الرسوم وتحديدها بوضوح عند تصميم البرامج، والتي يجب أن تكون سهلة الفهم بالنسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. يجب أن يتناسب العبء الإداري وتكاليف الامتثال للسياسات الجديدة والقائمة مع الخدمة المقدمة، والأثر على الشركات المستفيدة والاقتصاد الكلي، فضلاً عن طبيعة وحجم الأعمال المستهدفة.
- **التقييم لأثر البرامج العامة التي تستهدف تعزيز تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة:** يجب تعزيز مراقبة وتقييم أثر السياسات لتسهيل وصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل. بحيث يتم إجراء التقييم المسبق واللاحق بانتظام بناءً على أهداف وتأثيرات محددة بوضوح وقابلة للقياس.

المحور الرابع: سبل تعزيز الشمول المالي في المملكة:

آليات مقترحة لتعزيز جهود الشمول المالي:

✓ أهداف عمليات التقييم للأثر: [7]

من الجدير بالذكر أن نتائج عمليات التقييم لبرامج التمويل يجب أن تؤخذ في الاعتبار على عملية صنع السياسات العامة، وتتلخص أهداف عمليات التقييم لأثر السياسات (Impact Evaluation) كما في الشكل:

المحور الرابع: سبل تعزيز الشمول المالي في المملكة:

آليات مقترحة لتعزيز جهود الشمول المالي:

✓ **الركائز الأساسية لعمليات التقييم والمتابعة:** [8] تتمثل الركائز الأساسية لعمليات التقييم والمتابعة لبرامج التمويل فيما يلي:

المحور الرابع: سبل تعزيز الشمول المالي في المملكة:

آليات مقترحة لتعزيز جهود الشمول المالي:

✓ **معايير تقييم البرامج والسياسات العامة:**[9] يمكن أن يتم تقييم البرامج والسياسات العامة وفقاً لعدة معايير، وهي:

المحور الرابع: سبل تعزيز الشمول المالي في المملكة:

آليات مقترحة لتعزيز جهود الشمول المالي:

✓ **المتغيرات المستخدمة لتقييم الأثر:**[9] يمكن تقييم أثر البرامج التمويلية باستخدام المتغيرات الآتية:

الأثر المالي
(في الأجل القصير)

- حجم القروض.
- حجم الكفالات الممنوحة.
- معدل سعر الفائدة للإقراض.
- أجال الاستحقاق للقروض.

الأثر الاقتصادي
(في الأجل الطويل)

- عدد العاملين في المنشأة.
- حجم الاستثمار لدى المنشأة.
- مبيعات المنشأة
- حجم الصادرات لدى المنشأة

المحور الرابع: سبل تعزيز الشمول المالي في المملكة:

آليات مقترحة لتعزيز جهود الشمول المالي:

✓ **مراحل عمليات التقييم والمتابعة:**[7] تتمثل مراحل سير عمليات التقييم والمتابعة للبرامج والسياسات العامة فيما يلي:

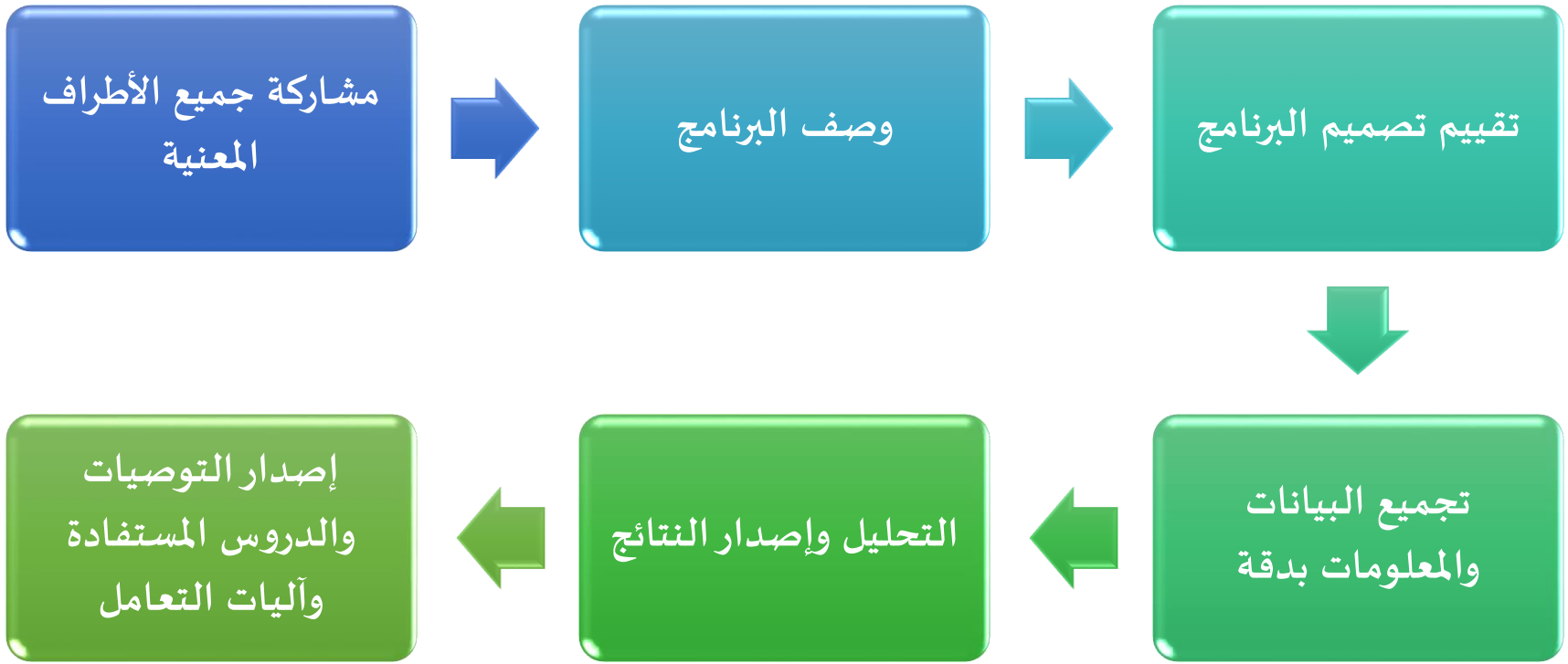

النتائج

النتائج:

- أصبح الشمول المالي أولوية لصانعي السياسات والهيئات الرقابية ووكالات التنمية على مستوى العالم.
- التزمت مجموعة العشرين بتعزيز الشمول المالي في جميع أنحاء العالم وأكدت من جديد التزامها بتطبيق المبادئ العليا لمجموعة العشرين بشأن الشمول المالي الرقمي.
- الركائز الأساسية للشمول المالي: إتاحة الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية بواسطة المواطنين والمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، الجودة والأسعار المقبولة للخدمات المالية.

النتائج:

- عادة ما تعمل البرامج التي تستهدف تعزيز الشمول المالي بالتركيز على محورين وهما الأفراد والمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

- تتمثل الآثار الايجابية للشمول المالي على المستوى الاقتصادي الكلي فيما يلي:
  - ❑ توجيه التمويل إل الأنشطة الأكثر انتاجية.
  - ❑ تعزيز حركة النشاط الاقتصادي وتبادل السلع والخدمات.
  - ❑ تشجيع منشآت جديدة على دخول السوق.
  - ❑ تعزيز النمو الاقتصادي.
  - ❑ توفير فرص العمل.
  - ❑ تعزيز الادخار المحلي.
  - ❑ زيادة حركة الاستثمار المحلي.

النتائج:

- تتمثل مقومات نجاح استراتيجيات تعزيز الشمول المالي فيما يلي:

- ❑ إطلاق ورعاية المشروع بواسطة جهة حكومية رفيعة المستوى.
- ❑ التخطيط الجيد للمشروع.
- ❑ تأطير القضية للمجموعات المستبعدة.
- ❑ رسم خرائط أصحاب المصلحة.
- ❑ وجود أطر تنظيمية للحوكمة والتنفيذ.
- ❑ المشاركة العامة / إشراك أصحاب المصلحة.
- ❑ المتابعة والتقييم للبرامج.
- ❑ تطوير وتعديل الاستراتيجية وفقاً لنتائج تقييم البرنامج.

التوصيات

التوصيات:

- فيما يلي بعض الآليات المقترحة لتعزيز الشمول المالي في المملكة:

- تحديد احتياجات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتحديات ومعالجتها.
- تعزيز وصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل المصرفي التقليدي.
- تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى أدوات وقنوات التمويل غير التقليدية.

التوصيات:

- تحسين الشفافية في أسواق تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- تركيز الأطر التنظيمية على الاستقرار المالي وحماية المستثمرين.
- تشجيع المدفوعات الفورية في المعاملات التجارية والمشتريات العامة.

التوصيات:

- تصميم برامج عامة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة تتسم بالكفاءة والفعالية
- التقييم والمتابعة (Monitoring and Evaluation) للبرامج العامة التي تستهدف تعزيز تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة أثناء التنفيذ
- تقييم الأثر (Impact Evaluation) للبرامج العامة التي تستهدف تعزيز تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بعد الانتهاء منها
- إعداد ونشر تقارير حول تقييم الأثر للبرامج التمويلية، بحيث تستعرض النتائج التي تم الوصول إليها، مع تقديم التوصيات لصانع السياسة

المراجع

1) World Bank. "Financial Inclusion: Financial inclusion is a key enabler to reducing poverty and boosting prosperity".
2) Norris, Era, . et al., 2015, "Financial Inclusion: Zeroing in on Latin America". IMF Working Paper No. 15/206.
3) Amidžić, G, . et al., 2014, "Assessing Countries' Financial Inclusion Standing—A new Composite Index ". IMF Working Paper No. 14/36.
4) رؤية 2030، وثائق وملفات رؤية 2030، انجازات رؤية المملكة 2030 : (2016-2020) https://www.vision2030.gov.sa/ar/v2030/achievements
5) الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
6) برنامج كفالة.
7) National Center for Injury Prevention and Control, " Step by Step – Evaluating Violence and Injury Prevention Policies: Brief 5: Evaluating Policy Impact".
8) OECD, 2018, "Monitoring and evaluation of SME and entrepreneurship programmes": Parallel session 6. SME Ministerial Conference.
9) UNICEF, "Overview of Impact Evaluation". Methodological Briefs: Impact Evaluation No. 1.